مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.605
4 September 1991

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة الخامسة بعدَّ الستمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف
يوم الاربعاء ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الساعة ٣/٠٠ بعد الظهر

الرئيس: السيد أوراشيو أرتياغا (فنزويلا)

GE.91-62515/١٨٩٨ح

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): تفتتح الآن الجلسة العامة ٦٠٥ لمؤتمر نزع السلاح . لقد علم المجتمع الدولي بأسره بحزن شديد فقدان أحد أهم الشخصيات في مجال المفاوضات المتعددة الأطراف . فالسفير الفونسو غارسيا روبلز ترك ذكرى لا تمحى وتتجاوز حدود بلده واقليمه لتشمل النطاق العالمي الواسع . فبالاضافة الى خدمته كأمين للعلاقات الخارجية المكسيكية ، تبوأ عدة مناصب رئيسية في وزارة خارجية بلده . وكان بصفة خاصة رئيس الوفد الى هذا المحفل التفاوضي بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٩ . وكان لسنوات عديدة عميد السفراء المندوبين الى هذا المؤتمر وشارك في المفاوضات التي جرت بشأن الصكوك الدولية الاربعة التي أبرمت في هذه القاعة ، مساهما في نجاح هذه المفاوضات بمعرفته الواسعة ومهارته الفائقة وخبرته الدبلوماسية . ويتضمن نص كل من هذه الصكوك أحكاما تعبّر عن اهتماماته وطموحاته . وفي حين أن اسهامه على المستوى المتعدد الأطراف كان حاسما ، فإن اسهامه على المستوى الاقليمي ، بتنقيح معاهدة تلاتيلولكو بشأن أول منطقة خالية من الاسلحة النووية في اقليم مأهول ، يمكن أن يعتبر مثالا للذكاء واللباقة والمثابرة في خدمة مثل أعلى لأمريكا اللاتينية لم يغرب قط عن باله ، رغم أهميته التي لا تنكر وشخصيته البارزة في المفاوضات العالمية المتعددة الأطراف .

إن الفونسو غارسيا روبلز ، الفائز الجدير بجائزة نوبل للسلم ، يمثل عهداً كاملاً في الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح ، وهو عهد ما كان له أن يتحقق بدون وجوده ، وعهد يدين له بالكثير وسيظل اسمه مرتبطا به على الدوام . بل حتى تشكيل هذا المحفل التفاوضي الفريد المتعدد الأطراف لنزع السلاح ، كما تبيّن في الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وفي نظامنا الداخلي الخاص ، يرجع الكثير من الفضل فيه الى تلك الشخصية الممتازة التي لا تنسى . كما أن تناوب الرئاسة وانشاء الهيئات الفرعية وجدول الأعمال السنوي ، وعدة أشياء أخرى ، كانت نتيجة لعمله الفعّال دون كلل .

ولم يقتصر اسهامه في معالجة المشاكل الرئيسية المتعلقة بالسلم والأمن ، على عمله كعضو بارز في السلك الدبلوماسي المكسيكي . فقد شارك أيضا في صياغة ميثاق سان فرانسيسكو ، وكان رئيسا لامعا لادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، كما كان الممثل الشخصي للأمين العام الى الشرق الأوسط إلا أن هذا العمل الدولي الذي لا يفوقه عمل ، لن ينسينا أن الفونسو غارسيا روبلز جمع ذلك مع صفات انسانية نادرة أكسبته احترام واعجاب وصداقة كل من سعدوا بمعرفته . وأود كفنزويلي وأمريكي لاتيني أن أضيف قولي بأنني فخور جداً بأعمال هذا الشخص الممتاز . وبالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالاصالة عن نفسي ، أطلب الى ممثل المكسيك أن يبلغ أعمق تعازينا في هذا الفقد المحزن لنا ، الى حكومته والى السيدة أرملة غارسيا

روبلز المعروفة جيداً بمفاتنها ولمساتها الانسانية ووقوفها دائما بجانبه طوال سيرة عمله المثالي ، والى أطفاله . وأعطي الآن الكلمة الى ممثل الهند السفير شاه ، الذي سيتحدث نيابة عن مجموعة الـ ٢١ .

السيد شاه (الهند)(الكلمة بالانكليزية): أتحدث نيابة عن مجموعة الـ ٢١ لأقوم بواجب محزن . فبصدمة بالغة وعميق الأسى علمت وزملائي في هذه المجموعة بوفاة السفير الفونسو غارسيا روبلز المكسيكي . فالسفير غارسيا روبلز قام لزمن طويل بدور حيوي في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف يجعل وفاته خسارة كبرى ألمّت ، لا بنا في مجموعة الـ ٢١ فحسب ، بل أيضا بالمجتمع الدولي بأسره الذي يهمه تحقيق نزع السلاح .

إن عمل السفير غارسيا روبلز مرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المتعددة الأطراف في سبيل السلم ونزع السلاح وبأعمال الأمم المتحدة . فقد ساهم في الأعمال التحضيرية التي أدت الى انشاء هذا المؤتمر ، ودافع بقوة طوال حياته عن المبادئ المكنونة في ميثاقه في كل منصب تبوأه .

ومنذ تعيينه في عام ١٩٦٧ رئيسا للوفد المكسيكي الى لجنة الثماني دول المعنية بنزع السلاح ، كرّس معظم عمله لشؤون نزع السلاح . وقد نجح من قبل في التوصّل المثمر الى ابرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . وفي أعوام السبعينات ، ساهم السفير غارسيا روبلز الى حد كبير ، بصفته الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة ، في القضايا الانمائية ، فضلا عن عمله في شؤون نزع السلاح . ومن كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، عيّن وزيراً لخارجية المكسيك وخدم في مجلس الوزراء لمدة عام تقريبا . وفي عام ١٩٧٨ قام السفير غارسيا روبلز بدور فعّال في تنقيح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وفي عام ١٩٨٢ حظي تفانيه في خدمة قضية نزع السلاح وجهوده في سبيل هذه الغاية ، أعلى التقدير بمنحه جائزة نوبل للسلام ، بالاشتراك مع ألفا ميردال من السويد .

ولأكثر من ٢٠ عاما كان السفير غارسيا روبلز دعامة القوة في أعمال مجموعة الثمانية الأولى ، التي أصبحت الآن مجموعة الـ ٢١ من الدول غير المنحازة والمحايدة . فجاء تجسيداً لروح مجموعتنا . واليوم ، نيابة عن مجموعة الـ ٢١ وبالاصالة عن نفسي نتقدّم باجلالنا الخالص لذكره .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل الهند على بيانه الذي أدلى به نيابة عن مجموعة الـ ٢١ . وأعطي الآن الكلمة الى ممثل المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، السيد كنيون الذي سيتحدّث أيضا بالنيابة عن المجموعة الغربية .

السيد كنيون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)(الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، لقد طلبت مني المجموعة الغربية أن أنضمّ اليكم والى أعضاء المؤتمر الآخرين في تشريف ذكرى الدكتور دون الفونسو غارسيا روبلز الذي كان يعمل بلا هوادة من أجل تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، الذي أنشىء هذا المؤتمر لتحقيق أهدافه . فكثير منا يدخل في هذا النوع من العمل ويخرج منه . وبعضنا يبقى فيه لمدة أطول من غيرنا . ولكنه أعطى جزءاً كبيراً وخاصة الجزء الأخير من حياته لاحراز تقدم في هذا المجال . ومن المحزن أن يتوفى في وقت أخذت فيه تنهار السدود وأخذنا نحرز المزيد من التقدم في كثير من المجالات عن أي وقت مضى . ولن أعدّد ما فعله . فقد قمتم انتم بذلك وقام به أيضا مندوب الهند متحدثا نيابة عن مجموعة الـ ٢١ . وأود أن أقول إن انطباعي عن دون الفونسو أنه جمع بين التفاني والطبيعة الهادئة . وأذكر أنني أذهب اليه أحيانا وأقول له "إذا سلمنا بمواقف الوفود المختلفة فكيف تتوقع منا أن نحرز أي تقدم في هذه القضية؟" وكان يبتسم ويقول "لنا دائما أن نأمل" واعتقد أن الأمل شيء هام جداً إذا كنا نعمل في مجال صعب . وكنا بشتى الطرق وفي كثير من التفاصيل لا نشاركه الآراء عن كيفية احراز تقدم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، ولكننا بالتأكيد نشاركه أهدافه التي كانت لتجعل هذا العالم أكثر أمنا للجميع . واعتقد أن أفضل طريقة لتشريف ذكراه هي مضاعفة جهودنا في متابعة هذه الأهداف . وبالنيابة عن المجموعة الغربية ، أود أن أنضمّ اليكم في الطلب الى الوفد المكسيكي بأن يبلّغ تعازينا الى أسرته .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكرا لممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على بيانه نيابة عن المجموعة الغربية . وأعطي الآن الكلمة الى ممثل هنغاريا ، السفير توث الذي سيتحدث نيابة عن دول أوروبا الشرقية ودول أخرى .

السيد توث (هنغاريا)(الكلمة بالانكليزية): أود أن أقول بضع كلمات بهذه المناسبة الحزينة لوفاة الدبلوماسي المكسيكي الممتاز معالي السفير الفونسو غارسيا روبلز ، بالنيابة عن وفود بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا ورومانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . إنه منذ عام ونصف عام فقط أن ودّع الممثلون في مؤتمر نزع السلاح زميلا يغادر هذا المحفل التفاوضي تاركا أثراً لا يمحى في السجل التاريخي لدبلوماسية نزع السلاح المتعدد الأطراف . ولن أعدد خدماته التي قدمها الى قضية نزع السلاح ، فهي معروفة جيدا للمجتمع الدولي . فالسيد غارسيا روبلز كان دبلوماسيا فريداً ، لا لأنه كرس أكثر من ربع قرن من حياته وعمله المهني

لنزع السلاح بل أيضا بسبب المنجزات البارزة الممتازة التي تحمل أثر اسهامه الشخصي . ورغم نجاحه المهني العظيم ، لم يتباهى بل ظل مثابراً في سعيه الى تحقيق عالم أكثر أمنا وسلماً . فجهوده الحثيثة كانت موضع تقدير واعتراف بمنحه جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٢ . وحياة حافلة ومنتجة وناجحة كحياته تحظى بالاعجاب والحسد . واسمحوا لي ، سيادة الرئيس ، بأن أعرب عن طريقكم لزوجته وأسرته ولوفد وشعب المكسيك عن أعمق التعازي والأسى من وفود بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا ورومانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، لوفاة معالي السفير الفونسو غارسيا روبلز الذي ستظل ذكراه باقية معنا لسنوات عديدة مقبلة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل هنغاريا على بيانه بالنيابة عن دول أوروبا الشرقية ودول أخرى وأعطي الآن الكلمة الى ممثل الصين ، السفير هاو زيتونغ .

السيد هاو (الصين)(الكلمة بالصينية): علم الوفد الصيني بعميق الحزن والصدمة عن وفاة سفير المكسيك السابق الى مؤتمر نزع السلاح والعائز بجائزة نوبل السيد غارسيا روبلز . فهذه خسارة فادحة لشعب المكسيك وللمجتمع الدولي . وأود باسم الوفد الصيني أن أعرب عن أعمق تعازينا الى سفير المكسيك السيد بوسّ وعن طريقه الى شعب المكسيك وحكومته والى أسرة السفير روبلز .

وقد كان السفير روبلز مخضرما في ميدان نزع السلاح وشخصية دولية نشطة حظيت بالثناء . فقد قدم مساهمات مشكورة وهامة الى قضية نزع السلاح الدولي وحاز على الاحترام والتقدير في العالم بأسره . هذا بالاضافة الى أن السفير روبلز كان مؤسس معاهدة تلاتيلولكو في أمريكا اللاتينية التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم . وقدم اسهاما لا ينسى الى نجاح الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والى صياغة وثيقتها الختامية . كما بذل جهوداً جادة ومثابرة في اعادة تشكيل محافل نزع السلاح الدولية المتعددة الأطراف بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح ، وفي دراسة بنود نزع السلاح الهامة مثل عقود نزع السلاح . وأود هنا أن أشير أيضا الى أن السفير روبلز كان صديقا دائما للشعب الصيني . وقد قام مرة بزيارة الى الصين بدعوة من الحكومة الصينية وعمل على تعزيز الصداقة والتعاون بين شعبي الصين والمكسيك . وسوف يظل وحي الهام من صفاته النبيلة وحكمته ومهاراته الدبلوماسية ومساهماته .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل الصين على بيانه . وأعطي الآن الكلمة لممثل الارجنتين ، السفير غارسيا موريتان ، الذي سيتحدث نيابة عن بلدان أمريكا اللاتينية الأعضاء وغير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر .

السيد غارسيا موريتان (الارجنتين)(الكلمة بالاسبانية): لقد أعرب بجدارة منسق مجموعة الـ ٢١ عن المشاعر الخاصة التي كنت قد أعرب عنها نيابة عن وفود أمريكا اللاتينية الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح وعن أولئك الحاضرين كمراقبين . وعلى أية حال رأينا من الملائم اضافة بضع كلمات عن رجل ظهر بالفعل على صفحات تاريخ الدبلوماسية نتيجة للتأثير الهائل لشخصيته ومنهجه طوال أكثر من نصف قرن . فكوزير لخارجية المكسيك وكموظف دولي مدني وكممثل دبلوماسي لدولة المكسيك العظيمة ، عمد الى اشراك بلده وأمريكا اللاتينية كلها في الكفاح من أجل السلم والأمن والتنمية فالجهود المثابرة التي بذلها العميد السابق لمحافل نزع السلاح تستحق كل التقدير كما أقرت به اللجنة الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة حينما أنهى دون الفونسو غارسيا روبلز عمله المهني الطويل في الميدان المتعدد الاطراف . ويكفي القول في هذا الصدد إنه الدبلوماسي الوحيد الذي شارك في جميع المحافل التفاوضية لنزع السلاح . فكان رئيسا لوفد بلده الى لجنة نزع السلاح الثمانعشرية ، ومؤتمر لجنة نزع السلاح ، ولجنة نزع السلاح ، ومؤتمر نزع السلاح . وفضلا عن ذلك ، كما أوضحت لجنة نوبل بحق في تحديدها أسباب منحه جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٢ ، أن جهوده الممتازة كان لها أهم الاثر في فتح أعين العالم الى الخطر المحدق بالجنس البشري من جراء سباق التسلح النووي المتواصل . وعلى المستوى الاقليمي أيضا له ذكرى لا تمحى . ففي عمله المهني الطويل كان مهندس مك رائد في انشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة ، وهي معاهدة تلاتيلولكو . كما كان رائداً لعملية التكامل الاقليمي ، أدرك من خلال بحثه عن الأمن الاقليمي وتشعباته العالمية ، أمس التنمية المنسجمة المتكاملة لكل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . فنحن الامريكيون اللاتينيون الذين كنا أصدقاءه وزملاءه ، وهي مثل حالتي تلاميذه ، لن ننسى صفاته الانسانية الرائعة ومهاراته المهنية . وأفضل اشادة بذكراه هي مواصلة مضاعفة جهودنا في سبيل تعزيز هدف الأمن المشترك من خلال نزع السلاح بمراعاة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق الأغراض التي كافح غارسيا روبلز بجد من أجلها - ملخصة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، التي تضمنت ، كما نعلم جميعا ، ما يمكن الاشارة اليه بشهادة ميلاد هذا المؤتمر .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل الارجنتين على بيانه نيابة عن البلدان الامريكية اللاتينية الاعضاء وغير الاعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر . وأدعو الآن المؤتمر الى مراعاة الصمت دقيقة واحدة حداداً على ذكرى السفير الفونسو غارسيا روبلز .

شكراً جزيلا لكم . وأعطي الآن الكلمة الى ممثل المكسيك السفير مارين بوسش .

السيد مارين بوسيو (المكسيك)(الكلمة بالاسبانية): سيتولى الرئيس كارلوس سالينياس دي غورتاري قيادة مراسم تأبين السفير الفونسو غارسيا روبلز من شعب وحكومة المكسيك خلال بضع ساعات في وزارة خارجية المكسيك . الا أن قاعة هذا المجلس كانت لها أهمية خاصة جداً ومعنى للسفير الفونسو ، ولذا نود الاعراب عن تقديرنا لكل ما قيل الآن في هذا المحفل . وسوف ننقله الى حكومتنا والى السيدة جوانيتا غارسيا روبلز والى أطفالهما .

لقد شملت حياة السفير الفونسو غارسيا روبلز المهنية نصف قرن مضطرب ومتناقض . وكانت هناك سنوات شؤم وأوقات أمل - ففي عام ١٩٣٨ حينما انتهى من دراساته بعد الجامعية في باريس ولاهاي ، دعي الى القاء سلسلة محاضرات في أوروبا عن موضوع مثير للجدل - وهو أسباب تأميم صناعة النفط المكسيكية في عام ١٩٣٨ . وفي عشية الحرب العالمية الثانية انضم الى الخدمة الخارجية . وبعد فورتها كان هناك أمل في عالم أفضل وكان الفونسو غارسيا روبلز حاضراً في انشائه ، أولا على المستوى الامريكي اللاتيني في مؤتمر تشابولتبك ثم في مؤتمر سان فرانسيسكو . وانضم الى وزارة الخارجية بعد عشر سنوات كمدير للقسم السياسي بالامم المتحدة . وكان مندوبا لاول مؤتمر بشأن قانون البحار ثم سفيراً الى البرازيل ووكيل الوزارة للشؤون المتعددة الأطراف ومهندس معاهدة تلاتيلولكو .

وأثناء المفاوضات المعقدة بشأن تلك المعاهدة وقعت حادثة تبين قوة عزيمته . ففي وزارة الخارجية المكسيكية أراد البعض التخلي عن المفاوضات ، وفي وقت عصيب بصفة خاصة ، ولمّحوا له بأن رئيس الجمهورية ربما شارك هذا الرأي . فطلب وكيل الوزارة غارسيا روبلز مقابلة الرئيس وأقنعه بعدم التخلي عن التفاوض . وتم توقيع المعاهدة في عام ١٩٦٧ ، وهو العام الذي جاء فيه لأول مرة الى مؤتمر نزع السلاح . وكان الممثل الدائم في نيويورك من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٥ حينما عيّن وزيرا للخارجية . وكان اسهامه في نزع السلاح موضع تقدير حينما فاز ، مع السيدة ألفا ميردال ، بجائزة نوبل للسلام . وبالاضافة الى معاهدة تلاتيلولكو ، شارك بنشاط في التفاوض بشأن مختلف المكوك المتعددة الاطراف في لجنة نزع السلاح الثمانعشرية ، ومؤتمر لجنة نزع السلاح وفي اعادة هيكلة هذه اللجنة . وقام بدور حاسم في تنقيح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، وكان من أشد الانصار المتحمسين للحملة العالمية لنزع السلاح والبرنامج الشامل لنزع السلاح .

ولا شك في أنه لم يكن على الدوام المندوب المحبّب الى الدول العسكرية الكبرى ولكنه كان موضع احترام من الجميع وخاصة من زملائه فيما كانت في الاصل مجموعة الـ ٨ وأصبحت الآن مجموعة الـ ٢١ . ومن حسن حظي انني عملت مع السفير غارسيا روبلز من

أول يوم التحقت فيه بالخدمة الخارجية وأسعدني الحظ أيضا بصداقته . ويمكن تلخيص أسلوبه الشخصي في عبارة كثيرا ما كان يستعملها: لطيف في الاسلوب ، موطّد العزم في العمل . وكان معلمّا لعدة أجيال من الدبلوماسيين المكسيكيين ، ومصدراً للمشورة والتوجيه لكثير من الزعماء السياسيين في بلدي . وكانت آراؤه سديدة ويتقبّلها الناس بأذن صاغية . فالدبلوماسية في نظره لم تكن قط فن الخداع . بل كان أكثر من أي شيء آخر ، مفسرا أمينا لمبادئ سياستنا الخارجية ، وبذا كان صديقا وفيّا للامم المتحدة ومدافعا دون كلل عن مثلها العليا وأغراضها النبيلة . وكان سياسيا دوليا خدم القضايا العالمية بكل اخلاص .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل المكسيك على بيانه . وننتقل الآن الى المسائل المعلقة التي تتطلب اهتمامنا اليوم . ولديّ على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو البرازيل وشيلي واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي سيتحدث بصفته رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ليقدم تقرير تلك الهيئة الفرعية ، ثم ممثل ألمانيا . وقبل إعطائه الكلمة أود أن أعرب بالنيابة عن المؤتمر وبالاصالة عن نفسي ، عن ترحيب حار بزائرنا الموقر اليوم ، سعادة الأمين العام لوزارة الخارجية البرازيلية ، السفير ماركوس كاستريوتو دي أزامبوجا . والسفير أزامبوجا ليس في حاجة الى تقديم فعمله الممتاز في هذا المؤتمر كممثل لبلده ندكره جيداً ، وربما يجدر بالذكر أن الكثير من تعليقاته الحكيمة في هذا المحفل التفاوضي لا تزال عالقة في أذهاننا أثناء أعمالنا اليومية . والى جانب أننا سعداء جداً بالطبع لوجوده معنا مرة أخرى ، فإنني واثق من أن بيانه اليوم سيكون مفيداً للغاية لنا في مفاوضاتنا المقبلة . وأعطي الآن الكلمة الى سعادة الأمين العام لوزارة الخارجية البرازيلية ، السفير ماركوس كاستريوتو دي أزامبوجا .

السيد أزامبوجا (البرازيل)(الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، شكراً لك وشكراً لكم جميعا على ترحيبكم الحار بي . إنني أجد نفسي في الموقف الصعب شبه المستحيل ، إذ لا أستطيع أن أخاطب كل أحد شخصيا من الحاضرين في هذه القاعة . فأنا مقرّب لكثيرين منكم ويسعدني ويسرني للغاية أن أراكم مرة أخرى ، وأنا عاجز عن توجيه عبارات الود والتشجيع الى كل أحد منكم . وأكتفي بالقول إنني سعيد ومسرور أن أكون هنا بينكم . وقد أصبحت هذه الدورة دورة تاريخية لا بسبب ما سأقوله بل بسبب ما قيل عن الغونسو غارسيا روبلز الذي سأتحدث عنه في نهاية بياني . ولكني سأقرأ النص الموجود أمامي مع شكري بالطبع للسيد مارتنسون والسيد كوماتينا وجميع الحاضرين هنا .

أود أولاً أن أتقدم اليكم بأخلص التهاني على تعيينكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح . ويسعدني أن أعود الى هذه الجلسة العامة لأخاطب المؤتمر ، وأراك يا صديقي

العزيز السفير أرتياغا من فنزويلا المجاورة تترأس أعمال المؤتمر في هذه الفترة الهامة للغاية .

وأشكركم جميعا على السماح لي ببعض الوقت لأدلي بهذا البيان نيابة عن حكومتي في هذه الجلسة الأخيرة الحافلة بالأعمال من دورة عام ١٩٩١ ، المكرسة أساساً للموافقة النهائية على التقرير الذي سيقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولا يسعني بالطبع أن أفوّت هذه الفرصة الثمينة للعودة بين أصدقاء قدامى وجدد في مؤتمر نزع السلاح ، وتقديم تحديثا موجزا لبعض المواقف والاهتمامات البرازيلية في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي . وأود قبل ذلك التطرق الى موضوع يبعث على الفخر والارتياح في نفس حكومتي ونفسي . فكما تذكرون ، بدأ الوفدان الارجنتيني والبرازيلي منذ أكثر من عام ممارسة تقديم بيانات مشتركة الى الجلسات العامة للمؤتمر ، كان أحدثها ذلك البيان الذي قدمه صديقي العزيز السفير غارسيا موريتان فيما يتعلق باتفاقنا الثنائي على الاستخدام السلمي البحت للطاقة النووية ، الذي وقعه الرئيسان منيم وكولور في غوادالاجارا ، بالمكسيك ، في تموز/يوليه ١٩٩١ . وفي نيتنا تقديم بيانات مشتركة كلما أمكن في ميدان نزع السلاح ، بمثل ما أخذنا نفعل بتزايد في المحافل الأخرى ، كدليل على تكاملنا المتزايد وتقارب وجهات نظرنا .

وأنا واثق من أن التفاهم المتعمق على الدوام بين البرازيل والأرجنتين في المجالات الحساسة ، مثل المجال النووي ، سيكون له تأثير ايجابي على المنطقة بأسرها ، والى حد ما ، على الاتجاهات السائدة نحو التعاون والتبادل في مجال التكنولوجيا والمعدات والمواد اللازمة للاستعمال الثنائي المحتمل . ولا حاجة لي لتكرار تعبيرات سفير الأرجنتين فيما يتعلق باتفاقنا النووي الخاص وبعملية التكامل الواسعة النطاق الجارية بين بلدينا . ويجوز لي أن أؤكد فقط أن تجربتنا في المجال النووي أثبتت أن انشاء الآليات الملائمة لبناء الثقة على أساس نظام فعال للتعاون في مجال التكنولوجيات المتقدمة ، هو طريق ثابت نحو تعزيز الأمن الاقليمي . وأعتقد أن التفاهم الثنائي والاقليمي من هذا النوع يمكن التوصل اليه أيضا في أقاليم أخرى ، وعلى نطاق عالمي ، مما يسهم بالتالي في تعزيز قضية نزع السلاح وأمن العالم .

وبنفس الروح يسرني للغاية أن أحيطكم علما بأن هناك إعلانا مشتركا عن الحظر التام للأسلحة الكيميائية والبيولوجية سيقوم بتوقيعه غداً في مندوزا ، بالارجنتين ، وزراء العلاقات الخارجية للأرجنتين والبرازيل وشيلي . وستلتزم حكومة أوروغواي أيضا بهذا الصك . وسوف يؤكد هذا الاعلان الهام جداً تعهدنا الرسمي بعدم استحداث أو انتاج أو حيازة أو استخدام تلك الوسائل اللاانسانية في الحرب ، ويتناول أيضا مسألة صادرات المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها كسلائف للأسلحة الكيميائية ، ريثما

يتم ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية . فهذه الخطوة الجماعية الهامة في مجال الأمن الاقليمي وبناء الثقة ، تشكل مساهمة ملائمة في الجهود الدولية الرامية الى منع انتشار الأسلحة الكيميائية ، وتبين استعداد بلداننا لبذل كل الجهود لتجنب استحداث أسلحة التدمير الشامل في الاقليم ، مع الحفاظ في الوقت ذاته على السلسلة الكاملة من مجالات الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا من أجل تنميتنا الاقتصادية ورفاهية شعوبنا . وأنا واثق تماما من أن السفير غارسيا روبلز كان سيسرّه سماع هذا الاعلان لو ظل موجودا بيننا .

وكما تعلمون قدمت الارجنتين والبرازيل منذ عهد قريب ، الى لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، اقتراحا باجراء بحث متعدد الأطراف بشأن المعايير المتعلقة بنقل التكنولوجيات "الحساسة" . ونقوم الآن بمبادرة مشتركة لتشجيع مناقشة هذا الموضوع في الدورة القادمة للجمعية العامة . ويهمنا جداً أن يزيد عدد الوفود التي تستجيب الى الوثيقة المقدمة الى تلك اللجنة ، بمثل ما استجاب بعض ممثلي البلدان الصناعية بالفعل مثل السفير الفرنسي جيرار إريرا .

وقد تبيّن من الأحداث الأخيرة في عالمنا المتغير أن الآليات المحسنة لازمة لمنع المخاطر التي تهدد الأمن الدولي . وفي منظور بلدان مثل البرازيل فإن هذه الآليات . التي قد تكون صارمة ، لا ينبغي أن تفرض حواجز اضافية في سبيل الوصول الى التكنولوجيا الضرورية لتنميتنا . وبعبارة أخرى هناك صعوبات عديدة تواجه هذه البلدان بسبب عدم وجود أحكام واضحة يمكن التنبؤ بها وقبولها عالميا لنقل التكنولوجيا الثنائية الاستخدام .

ومنذ حوالي عامين حينما كنت ممثلا للبرازيل في مؤتمر نزع السلاح قلت بالحرف على لساني "إن التحقق سيكون ، دون شك ، الموضوع الحاسم لمفاوضات نزع السلاح ، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف ، من الآن وحتى نهاية هذا القرن" . ويسرّني أن أرى اليوم عدة بلدان تبدو مشاركة تلك الآراء . فهناك مقترحات مقدمة تهدف الى انشاء نظام تحقق لحظر التجارب النووية ، وهناك تدابير لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية قد تجري دراستها أيضا في المؤتمر الاستعراضي المقبل لتلك الاتفاقية ، المزمع عقده خلال الأسابيع المقبلة في جنيف . وهناك دليل آخر على أهمية هذا الموضوع وهو الاهتمام الدقيق الذي حظي به في دورة هذا العام التي عقدتها اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية .

وفيما يتعلق بالتفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية . فإن وفد البرازيل مزوّد بتعليمات للاسهام بكل فاعلية ممكنة في تحقيق الهدف المتمثل في ابرام مشروع

الاتفاقية في العام القادم . أما فيما يتعلق بنظام التحقق فإننا نأمل في انشاء آلية فعالة لكي تتجنب انشاء منظمة مرهقة وباهظة التكاليف . وبالمثل يبدو من المفيد تجنب تدخل لا داعي له في الأنشطة الصناعية المدنية في بلداننا . وفي هذا الصدد اعتبرنا خطوة ايجابية من ممثلي الصناعة ، في اجتماعهم في جنيف في حزيران/يونيه ، حينما أبدوا استعدادهم لقبول عمليات التفتيش في أي وقت وفي أي مكان . وينبغي ايلاء اعتبار جاد لهذا العرض لأنه قد يتيح اقرار عمليات تفتيش عشوائية في المرافق الكيميائية المدنية وبذا يتسنى انشاء آلية بسيطة وأقل تكلفة وتستطيع في الوقت ذاته خدمة أغراض التحقق التي تهدف اليها الاتفاقية .

وأعتقد أيضا أن وضع نظام ملائم لعمليات التفتيش بناء على الطلب من شأنه أن يسهم في بلوغ هدفنا . ويمكن الحصول على المزيد من الشفافية والوضوح إذا قبلت جميع البلدان فكرة عمليات التفتيش بناء على الطلب في مرافقها الكيميائية دون حق الرفض . ولا أستطيع أن أتخيل أي نظام آخر أكثر شفافية وغير تمييزي ويمكنه في الوقت ذاته الاقلال من عدد عمليات التفتيش الروتيني ومن تكاليف المنظمة المقبلة .

وأعلم أن المفاوضات بدأت فيما يتعلق بتكوين ومهام المجلس التنفيذي للمنظمة المقبلة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية . ويهم بلدي للغاية أن يتم التوصل الى اتفاق مقبول يسمح بالتمثيل المتوازن للاقاليم والمجموعات السياسية والبلدان ، ويأخذ أيضا في الحسبان أهمية الصناعة الكيميائية في السياق الشامل .

ويبدو لي أنه ينبغي ، بعد أن تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية سارية المفعول ، ويكون نظامها للتحقق ساري التطبيق ، أن تتوقف البلدان التي تطبق ضوابط وقيوداً أخرى على عمليات النقل الدولي للمواد والمرافق الكيميائية الثنائية الاستخدام ، عن هذا التطبيق . ومن الناحية الأخرى ، سيتم تعزيز نظام الاتفاقية وتشجيع الالتزام العالمي بها ، إذا تم رسميا سحب التحفظات على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، حينما تصبح الاتفاقية سارية .

وسنتقبّل بعظيم التقدير تخلي جميع بلدان أمريكا اللاتينية رسميا عن جميع أسلحة التدمير الشامل . ففي اقليمنا ، وبالتحديد في أمريكا الجنوبية ، التي تعتبر أقل الاقاليم في العالم تسلحا ، تمثل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية جزءاً أساسياً من الأمن الجماعي . ولذا يتعين علينا أن نعالج المسائل ذات الصلة بالفقر ونرجو التعاون الدولي لتحسين أوضاعنا الاقتصادية وضمان نقل التكنولوجيات اللازمة .

ونحن الآن نتفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية بحماس مجدد يرجع الفضل فيه الى التطور الايجابي في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

السوفياتي ، مما سمح باعتماد حظر الأسلحة الكيميائية دون قيد أو شرط ، في المادة الأولى لمشروع الاتفاقية ولكن الى جانب الأسلحة الكيميائية نواصل المناقشة بشأن بنود هامة من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وفي هذا الصدد أود أن أشير الى البعد الجديد الذي أضيف الى بحث البند ـ ١ ، أي حظر التجارب النووية .

وقد رحب رئيس جمهورية البرازيل بابرام معاهدة "ستارت" بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، باعتبارها خطوة هامة جداً نحو نزع السلاح النووي . وفي رسالتيه الى الرئيسين بوش وغورباتشيف ، أعاد الرئيس كولور الى الأذهان أن البرازيل استنكرت الاستخدامات غير السلمية للطاقة الذرية ، وأعرب عن الأمل في أن تأتي المعاهدة الثنائية بقوة دافعة جديدة في السير نحو تخفيض مستمر لعتبات الأسلحة النووية دون أن يغرب عن البال الهدف الطويل الأجل المتمثل في نزع السلاح النووي التام وحظر جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل .

ومن حق البلدان التي لا تملك أسلحة التدمير الشامل ، وأعلنت أنها لا تنوي استحداث مثل هذه الأسلحة ، أن تتلقى ، على الأقل ، ضمانات بأن هذه الأسلحة لن تستخدم قط ضدها . ونأمل في أن يتم في مستقبل ليس ببعيد تدمير جميع أسلحة التدمير الشامل وأن تتخلى نهائيا وبالمرة الدول التي تملكها ، عن تحسين أسلحتها واستحداث أسلحة جديدة أكثر تطوراً .

وتثبت الأحداث الأخيرة في العالم الحاجة الى تدابير أمنية جماعية معززة . وقدمت مقترحات هامة في هذا المجال بعد أزمة الخليج الحديثة . وتولي البرازيل اعتباراً بكل الانتباه الى جميع المقترحات التي قد تؤدي الى نزع السلاح على النطاق العالمي . ونحن نعلم جميعا أنه ، كلما تعلق الأمر بمفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح ، سيتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يبذل جهوداً مجددة . وأنا واثق من أن هذا المؤتمر لن يخيب التطلعات المتعلقة بالدور الذي يجب أن يقوم به في هذا المجهود لنزع السلاح . وأستطيع من جانبي أن أؤكد لكم أن البرازيل ستكون ملتزمة بأية اتفاقات عالمية جديدة وغير تمييزية لنزع السلاح قد تؤدي اليها مفاوضات هذا المؤتمر .

وفي ختام كلماتي أود أن أشيد بذكرى صديق قديم ، السفير غارسيا روبلز التي تعلمت منه الكثير . وإنني في أشد الأسى لوفاته وواثق من أننا جميعا سنفتقده في مؤتمر نزع السلاح . ولن أنسى قط الأداء الممتاز لهذا السفير المكسيكي اللامع منذ تلك الأيام البعيدة حينما كان رئيس الوفد المكسيكي وكنت مجرد عضو صغير في وفد البرازيل الى المفاوضات التي أدت الى معاهدة تلاتيلولكو . ويشرفني أن أحتل الآن مكانه في

المجلس الاستشاري للامم المتحدة لشؤون نزع السلاح . فالسفير عارسيا روبلز كان نموذجا لجميع الدبلوماسيين العاملين في ميدان الامن الدولي ونزع السلاح . وأرجو أن ينقل السعير مارين بوسش الى السيدة جوانيتا غارسيا روبلز وأولاده أعمق مشاعري العاطفية .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لسعادة الامين العام لوزارة الخارجية البرازيلية على بيانه الهام وكلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . وأعطي الآن الكلمة الى ممثل شيلي السيد غونزاليز .

السيد غونزاليز (شيلي)(الكلمة بالاسبانية): يسر وفدي بصفة خاصة أن يخاطب الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح في وقت ترأس فيه أعماله سفير ممتاز ومتمرس من فنزويلا ، البلد الذي لنا معه روابط تاريخية من الصداقة القائمة منذ فجر استقلال أمريكا اللاتينية .

اليوم يختتم مؤتمر نزع السلاح دورته لعام ١٩٩١ ، ونعتقد أن هذا وقت مناسب لتقييم الاعمال المنجزة خلال هذه الشهور القليلة الماضية ، ولا سيما من موقفنا باعتبارنا لسنا عضواً في المؤتمر . ولذا ننوي تسليط الاضواء على الجوانب الايجابية والسلبية منها ، مسترشدين على الدوام بروح محلصة بناءة .

ويجب علينا أولا أن نلاحظ القوة الدافعة المحددة للمفاوضات من أجل ابرام اتفاقية تحظر الاسلحة الكيميائية بالمرة والى الابد ، الى حد أنه لم يعد وهما أن نعتقد أن العمل بشأن هذه المسألة يمكن اختتامه في بحر السنة القادمة . فتمديد الولاية التفاوضية ، والتقدم المحرز بشأن مواد حيوية مثل المادتين الاولى والثانية ، والمناقشات المكثفة بشأن التحقق والتفتيش بالتحدي ، كلها أمثلة ملموسة لذلك ، وهو كلية نتيجة المرونة التي أبدتها وفود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في سحبها مقترحاتها بشأن الاحتفاظ بنسبة من مخزوناتها ، والحق في الانتقام . فنحن بالتالي نشهد حالة واضحة تعززها المبادرات الثنائية ، دون أن تحل محل تعدد الاطراف ، وبنمط بنّاء لكي يتسنى لمؤتمر نزع السلاح ، وهو المحفل التفاوضي الوحيد في منظومة الامم المتحدة ، أن يحقق أهدافه الهامة .

وشيلي ، مثل المجتمع الدولي بأسره ، مقتنعة بالضرورة الحتمية لابرام اتفاقية ، بأسرع ما يمكن ، تحظر صنع وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية . وكانت شيلي قد أكدت في بياناتها السابقة وفي استجابتها الى المخطط المتعلق بتبادل البيانات الاساسية الذي اقترحته ألمانيا ، أنها لا تنتج ولا تنوي انتاج هذا النوع من الاسلحة ، كما أود الآن اعادة هذا التأكيد بهذه المناسبة . وفي هذا الصدد ، ولكي

أبيّن التصميم الذي يوجهنا في هذه المجالات ، يسرّني أن أعلن في هذا المؤتمر أن شيلي بدأت اتخاذ اجراءات تشريعية داخلية لسحب التحفظات التي أبدتها عند تصديقها على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

وهذه الخطوة التي اتخذناها في هذا المجال هي كما نراها دليل على ايماننا بالنتائج التي تم تحقيقها في المفاوضات التي أشرت اليها ، وهي أيضا تدبير يهدف الى زيادة الثقة الدولية والاقليمية . ويشجعنا أن نلاحظ أن عدة دول من التي أبدت تحفظات مماثلة قد أصبحت الآن مستعدة لاتخاذ تدابير مماثلة ، ونناشد الدول التي لم تفعل ذلك بعد بأن تحذو حذوها . حتى لا تكون هناك عند توقيع اتفاقية الاسلحة الكيميائية ، أية تحفظات نحو بروتوكول جنيف . كما أنه من دواعي سرور حكومتي أن تعلن ، كما قال بالفعل سفير البرازيل الموقر ، اشتراك شيلي مع الارجنتين والبرازيل غداً ، ٥ أيلول/سبتمبر بمدينة مندوزا ، في توقيع اعلان مشترك بشأن الحظر التام للأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، وذلك دليل واضح على الارادة السياسية التي تحفظ بلداننا في جهودنا لخلق ظروف حقيقية للسلم والاستقرار الدولي . وترحب في الوقت ذاته بأن حكومة أوروغواي ستنضم الى هذا الالتزام ، كما نأمل أن تحذو حذوها بلدان كثيرة أخرى . وفي هذا الصدد يتضمن اتفاق مندوزا ، بالاضافة الى اعادة تأكيد مختلف الاعلانات الصادره من جانب واحد بشأن عدم حيازة الأسلحة الكيميائية ، اشارة الى قرار التعاون الوثيق للتعجيل بابرام الاتفاقية وتوقيعها معاً في آن واحد كأطراف أصليين ، وكذلك الى النية لوضع تدابير ملائمة لرصد المواد المعرّفة بأنها سلائف عناصر كيميائية حربية ، والى دراسة الآليات اللازمة لضمان الامتثال للالتزام المتعهد به الى أن يحين وقت نفاذ الاتفاقية المقبلة . وفي مجال مماثل ، أعرب الاعلان عن الاستعداد للنظر في منظومات تساعد على تعزيز جهاز التحقق بمقتضى الاتفاقية بشأن حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية . وأعرب في النهاية عن الأمل في أن تصدّق دول الاقليم الأخرى على محتوى هذا الاعلان .

ومن الواضح أن أمريكا اللاتينية دأبت ، في مختلف الهيئات والمحافل ، على اتخاذ خطوات رئيسية فعالة الى الأمام فيما يتعلق بمشاكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وخلق مناخ من الثقة المتبادلة كما ورد التعبير عنه في اتفاقات مثل اتفاق مندوزا ، فذلك يسهم بطريقة غير مباشرة ولكنها مفيدة لتعزيز الأمن الحقيقي القائم على أساس ازالة مسارح النزاع لتحل محلها أعمال تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان في الاقليم . وفي هذا الصدد تعلق شيلي أهمية عظمى على تدابير بناء الثقة الاقليمية ولاحظت في هذا الشأن باهتمام المبادرة التي قدمها رئيس جمهورية بيرو من أجل عقد اجتماع في ليما في تشرين الثاني/نوفمبر القادم ، لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة ريو ، بهدف بدء دراسات وتبادل الآراء من أجل التوصل الى اتفاق بشأن تحديد الترسانات

العسكرية التقليدية التي تشمل أسلحة ذات تكنولوجيا عالية الدرجة ، وكذلك بحث المسائل الاخرى التي تعتبر ذات أهمية .

وبما أن هذا المؤتمر يعد الآن لاعتماد تقرير جديد ليقدمه الى الجمعية العامة متضمنا تلخيصا للمناقشات والتقدم المحرز في هيئاته الفرعية أثناء هذه الفترة ، أرجو أن تسمحوا لي بالاشارة الى البيان الذي أدلى به في هذه القاعة ذاتها في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ممثل البرازيل في ذلك الوقت ، والذي يسعدنا أنه موجود معنا اليوم ، وهو السفير ماركوس كاستريوتو دي أزامبوجا ، الذي أصبح الآن الأمين العام لوزارة الخارجية البرازيلية . فقد قال ببصيرة عظيمة:

"ما لم نوسع بشكل فعال نطاق جدول أعمالنا فإن هذا المؤتمر يمكن أن يتقلص الى مجرد لجنة تحضيرية قائمة بحكم الواقع للاتفاقية المقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية . ولن نسعى إلا في وقت لاحق الى انجاز مهام جديدة . وهذا منهج من مناهج الحد الأدنى ، ومنهج يقصر الى حد بعيد عن آمال المجتمع الدولي ، ومنهج يستهزئ باعلاناتنا وقراراتنا العديدة ، ومنهج مشحون بخطر الاحتضار الطويل لهيئة تفاوضية يتزايد إضعافها تدريجياً" .

ويستطرد قائلا "إن الوقت قد حان لوجود تفكير جديد خلّاق بشكل يتّسم بالمبادرة ، و.... لدينا "داخل المؤتمر" الخبرة والقدرة على اقتراح الطرق والوسائل لتحديد أنفسنا وللصمود وربّما لزيادة مائدتنا في بيئة سياسية دولية تغيّرت بشكل هائل" .

وهذه الكلمات التي قيلت في بداية دورة عام ١٩٩٠ ملائمة بالمثل مع انتهاء هذه الدورة ونعتبرها ملهمة لتأمّل طويل من الوفود الحاضرة هنا وفي أذهاننا دورة العام القادم . والواقع أننا إذا حلّلنا النتائج التي حققتها اللجان المخصصة في الشهور القليلة الماضية ، نستطيع بسهولة التوصل الى استنتاج أنه فيما عدا المسائل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ، كان بحث المواضيع الاخرى المدرجة في جدول الأعمال سطحيا رغم جهود كثير من رؤساء لجانها ، ولذا لم يكن التقدم جوهريا كما كان من حقنا أن نتوقع بهذه الولاية لمحفل تفاوضي . وذلك ببساطة النتيجة المنطقية لوجود فرائق عمل ليست لها الولاية التفاوضية اللازمة ، لذا كان عليها أن تقتصر على جمع البيانات ومختلف المعلومات الاساسية .

ويدرك وفدي ضرورة اعطاء الأولوية الى العمل بشأن الأسلحة الكيميائية ويؤيد ذلك القرار ولكنه لا يستطيع أن يساير فكرة تأجيل كل البنود الاخرى بحيث يتحول هذا المؤتمر الى مؤتمر تحضيري لاتفاقية الأسلحة الكيميائية . ولهذا السبب نعترف بالقيمة

العظيمة للمبادرة الحديثة المقدمة من السويد في الوثيقة CD/1089 المتضمنة نصا منقحا لمشروع المعاهدة المقدم منها في عام ١٩٨٣ بشأن حظر شامل للتجارب النووية . ونعتقد أن تلك المبادرة مساهمة مفيدة وفي الوقت المناسب إذ جاءت في وقت حينما كانت اللجنة المعنية ، مثل عدة لجان غيرها ، راكدة بسبب عدم الارادة السياسية لمعالجة المسائل الجوهرية . ولذا سنجازف باقتراح أن علينا ، ضمن التدابير التي يدرسها المؤتمر سنويا بغية تحسين أدائه ، أن في العام القادم الانشاء الدائم للجان المخصصة مع تزويدها بولايات واضحة ومحددة حتى لا يكون من الضروري تكريس أسابيع طويلة كل عام لمناقشة كيف ينبغي أن يعاد إنشاؤها .

وفيما يتعلق بمسألة المشاركة بمراقبين ، قرر المؤتمر هذا العام ، كاجراء يهدف الى تحقيق التحسين ، أن البلدان المهتمة ليس عليها أن تبيّن ما هي الهيئات الفرعية التي ترغب في حضورها ، وأن اتخاذها مقاعدها في هذه القاعة سيكون بالدور حسب ترتيب معيّن . وبدون الخوض في محاسن ومساوئ هذه القرارات ، أود فقط أن أوضح أن هذه التدابير تم الاتفاق عليها بدون مشاورة البلدان المعنية بها مباشرة ، أي الممثلة بمراقبين . والعادة الثابتة في هذا المؤتمر هي عقد مشاورات وافية قبل اتخاذ أي قرار . إلا أنه في هذه الحالة التي تؤثر على الدول غير الأعضاء لم يتخذ أي أحد مبادرة للتشاور معها . وفي حالتنا ، لو كنا قد استُشرنا ، لأوضحنا أنه إذا كان الهدف هو تسهيل المشاركة بمراقبين ، فإنه ينبغي أن تدرس هذه المسألة على نطاق أوسع ، بما في ذلك مسائل مثل مسألة طلبات المشاركة التي لا يتعين تجديدها سنويا ، ومسألة السماح أيضا للبلدان المشاركة كمراقبة بالحضور أثناء الجلسات العامة غير الرسمية .

ويؤدي بنا ما سلف الى التساؤل ، في الفترة الحالية للمسرح الدولي التي شهدت لا انهيار الجدران فحسب بل أيضا انهيار أرسخ النظم الدكتاتورية ممحوبا بتجديد الروح الديمقراطية والرغبة في الحوار ، عما إذا كان هذا المؤتمر آخذاً في التكيّف وفقا للظروف الجديدة بأن يعمل بأسلوب واضح شفاف . وإجابتنا على هذا التساؤل الاساسي سلبية للأسف . فبالرغم من البيانات المتحمسة في هذه القاعة ، لم نشهد في الواقع أية تغييرات جوهرية بل كل شيء مستمر وكأن العالم لا يزال منقسما الى كتلتين لا يمكن التوفيق بينهما . وإذا كانت بعض الوفود تشتبه في المبالغة فما هو إذن التفسير لحقيقة أن المؤتمر لا يزال ، بعد أكثر من ست سنوات ، عاجزاً عن تسوية مسألة توسيعه؟ كيف يمكن للمرء أن يفهم أنه في وقت تغيّر المسرح السياسي جذريا ، والتغلب على المشاكل التي أثيرت في الماضي ، تثار الآن ادعاءات بأن بحث هذا الموضوع قد يؤدي الى تسييس خطير للمؤتمر؟ وهل التوسيع بأربعة أو خمسة أو ستة أعضاء جدد يعرّض حقيقة للخطر نجاح ابرام معاهدة الأسلحة الكيميائية ، أم ، على

النقيض ، يساعد على تمثيل عالمية أوسع بالنسبة للمجتمع الدولي بشأن مسألة هي بطبيعتها ذات نطاق عالمي؟ ليس في نيتنا أن نكرر الآن الحجج القاطعة التي قدمها في هذه القاعة سفير اسبانيا الموقر قبل بضعة شهور فقط ، بشأن هذه النقطة ذاتها ، ولكني أود أن أقول إننا ، كبلد مراقب ومرشح لعضوية المؤتمر ، نشاركه تماما اهتماماته ونأمل في أن تكون فترة التراجع التي بدأت الآن ، حافزاً لجميع الأطراف على البت في هذه المسألة التي ظلت معنا لهذا الزمن الطويل .

ولا أود أن أختتم هذه الكلمات دون الاعراب عن امتناني مرة أخرى لممثل السويد الموقر ، السفير هيلتنيوس لما أبداه من اهتمام وتفهّم في تقديم اقتراح محدد يشكل في رأينا أساساً للتفاوض ، وامتناني أيضا لجميع السفراء الآخرين الذين ترأسوا المؤتمر خلال مرور هذه السنة وعقدوا بالتالي مشاورات غير رسمية بشأن المسألة ذاتها . وأعتقد ، بالنظر الى أهمية وحساسية هذا الموضوع ، أنه ينبغي فصل مسألة التوسيع عن مسألة زيادة فعالية المؤتمر لكي يتسنى لمنسق أو مجموعة منسقين إن أمكن ، بحثها بأسلوب حازم وحاسم . وسوف نشير هذه المسألة أيضا في بياننا داخل اطار اللجنة الأولى للجمعية العامة . كما نود الاعراب عن الشكر للوفود العديدة التي أيدتنا بالفعل في مجموعة الـ ٢١ لكي تستطيع الوفود المراقبة المهتمة أن تشارك بنفس الوضع في المناقشات الموسّعة . ومما يؤسف له أن حكم إجماع الآراء أتاح لعدد صغير من الوفود المعارضة لهذه الخطوة سدّ الطريق أمام استحداثها . ونأمل في أن هذا التوقف المؤقت من أجل التفكير ، الذي سعوا اليه بأنفسهم ، سوف يؤدي الى نتيجة مبكّرة وناجحة بغية إثبات أن البلدان غير المنحازة قادرة ومستعدة لبدء الشفافية والديمقراطية نظراً للحاجة الماسة إليهما في هذا المؤتمر .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل شيلي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . وأعطي الآن الكلمة الى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير باتسانوف الذي سيتولى ، بصفته رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، تقديم تقرير تلك الهيئة الفرعية ، الوارد في الوثيقة CD/1108 .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)(الكلمة بالروسية): شكراً لسيادتكم فقد أعطيتموني الكلمة بصفتي رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ولكن يجب في البداية أن أطلب منكم السماح لي بأن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية . وأود أن أقول كممثل الاتحاد السوفياتي ، وكشخص عمل ، كما اعتقد ، في جميع الوظائف الدبلوماسية داخل الوفد السوفياتي الى هذا المؤتمر ، إنني حزين للغاية لوفاة السفير الفونسو غارسيا روبلز التي جاءت مفجعة ومبكّرة .

فقد كنت سعيد الحظ بمعرفته لفترة طويلة من الزمن ، أولا حينما كنت موظفا صغيرا في الوفد السوفياتي ، ثم أسعدني الحظ أيضا بأن أكون زميله هنا في المؤتمر . ففي كل مناسبة لم أتمالك نفسي عن الاعجاب بأسلوب عمله ومثابرته وأيضا قدرته الفائقة على ايجاد مخارج من المآزق مما أتاح لمواقف الأطراف الضالعة في المناقشة - ومن ضمنها غالبا الجانب المكسيكي - أن تحظى بالاحترام اللازم . ولذا أود أن أؤيد ما قاله منسقنا السفير توث وطلبه ابلاغ أعمق تعازينا الى الشعب المكسيكي وحكومته وأقارب الفقيد ، وانني حقيقة في أشد الاسى لهذه الفاجعة .

والآن ، لو سمحتم ، سأتحول الى تقديم تقرير اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية الوارد في الوثيقة CD/1108 . وقد اعتمدته لجنتنا في ٢٧ آب/أغسطس . وكما في السنوات السابقة يحتوي التقرير على ثلاثة أجزاء: الجزء التقني ، والتذييل الأول المتضمّن نص مشروع الاتفاقية ، والتذييل الثاني المتضمّن مواد للمزيد من العمل . ويمكن القول دون مبالغة إن عمل اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية في عام ١٩٩١ قد اتسم بطابع جديد كلية . ومرّت المرحلة التي كان فيها الكثيرون يشكون في امكان اختتام سريع للمفاوضات بشأن اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية . وقد دخلت الآن المفاوضات في اللجنة المخصصة ، مرحلة جديدة أكثر تقدما . وذلك متمثل ، ضمن جملة أمور ، في التغيير في ولاية اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية .

وفي ٣٠ حزيران/يونيه ، والحاقا بمقرره المؤرخ في ١٤ شباط/فبراير بشأن إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، أضاف مؤتمر نزع السلاح بنوداً جديدة الى ولاية هذه اللجنة . فنطاق الاتفاقية المقبلة قد تم توسيعه ليشمل التزاما أساسيا هو حظر استخدام الاسلحة الكيميائية . وفضلا عن ذلك طلب الى اللجنة تكثيف المفاوضات "بهدف السعي الى التوصل الى اتفاق نهائي بشأن الاتفاقية بحلول عام ١٩٩٢" . واتباعا لهذا القرار عقدت اللجنة بالفعل دورة اضافية لمدة محدودة خلال الفترة من ٨ الى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ ، ويجب أن أضيف أنها كانت دورة منتجة . وفي هذا السياق أود استرعاء انتباه الوفود الى توصية اللجنة المخصصة بأن تواصل عملها بشأن مشروع الاتفاقية حتى إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية بقرار من دورة عام ١٩٩٢ لمؤتمر نزع السلاح ، باستثناء ثلاث فترات: من ٩ الى ٢٧ أيلول/سبتمبر ، ومن ١٤ تشرين الأول/اكتوبر الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، ومن ٢٣ كانون الأول/ديسمبر الى ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . ولكن حتى خلال هذه الفترات ، رأت اللجنة أنه ينبغي أن يعقد رئيس اللجنة وأعضاء المكتب مشاورات خاصة نشطة تمهيدا لعمل اللجنة . وسيعقد أيضا في الفترة من ٧ الى ١١ تشرين الأول/اكتوبر ، اجتماع لخبراء الجوانب التقنية لتدمير الاسلحة الكيميائية .

وأود الآن أن أتحدث بايجاز عن النتائج الرئيسية لعمل اللجنة المخصصة على مدى العام الماضي . فحتى بنظرة خاطفة الى نص مشروع المعاهدة المقدم اليوم ، يتبيّن القدر الكبير من المواد الجديدة التي أدرجت في مشروع المعاهدة نتيجة لعمل اللجنة هذا العام . ومرة أخرى لدينا وثيقة كبيرة جداً ، ٢٢٥ صفحة ، في النص الروسي على الاقل ، ولكن ليس هذا هو المهم بل المهم هو أن لدينا بضعة أحكام جديدة حقيقة ، أحكام جديدة هامة . وأنا أشير أولا وقبل كل شيء الى الاحكام التي تشكل جوهر الاتفاقية المقبلة بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، والتي كنا عاجزين عن التوصل الى حل بشأنها لفترة طويلة من الزمن . وأنا أتحدث عن القضايا المدرجة في "سلة الامن" . وعلى أساس نتائج العمل هذا العام تتضمن المادة الاولى من مشروع الاتفاقية الآن التزاما على الدول الاطراف "بألا تقوم قط تحت أي ظروف باستخدام الاسلحة الكيميائية" . كما تمت أخيرا تسوية مسألة فترة العشر سنوات الالزامية لتدمير الاسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها . وأدرجت أيضا في المشروع المادة العاشرة بشأن المساعدة والحماية ضد الاسلحة الكيميائية ، والمادة الثالثة عشرة بشأن "علاقة الاتفاقية بالاتفاقات الدولية الاخرى" . وأود أن أؤكد بصفة خاصة أنه لم تكن هناك في هاتين المادتين أية أحكام غير متفق عليها بالمرة . كما يتضمن المشروع المادة الحادية عشرة بشأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، والمادة الثانية عشرة بشأن التدابير الرامية الى تصحيح وضع ما والى ضمان الامتثال . بما في ذلك الجزاءات ، والمادة السادسة عشرة بشأن تسوية المنازعات . وسوف تستمر بالطبع الجهود الرامية الى وضع الصيغة النهائية لهذه المواد .

وركزت اللجنة المخصصة اهتمامها على القضايا المتعلقة بالآلية الخاصة بالتحقق من الامتثال لأحكام الاتفاقية . وهذا مرتبط على السواء بالتحقق بموجب المادة السادسة بشأن "الانشطة غير المحظورة بموجب الاتفاقية" وأيضا بعمليات التفتيش بالتحدي ، أي التفتيش بموجب المادة التاسعة . ونتائج العمل المنجز بشأن المادة السادسة واردة في الوثيقة المقدمة اليوم . ومع أن هناك بعض الخلافات الفكرية في الرأي عن نطاق التحقق في الصناعة المدنية التجارية ، فقد أوضح العمل المنجز أن هناك احتمالات واقعية للتوصل الى حل وسط . وقدمت مقترحات وآراء هامة عديدة بشأن مشكلة حل مسألة التفتيش بالتحدي . وأجرى رئيس اللجنة المخصصة مشاورات مكثفة بشأن هذا الموضوع . وهنا علينا مرة أخرى أن نلاحظ رغبة جميع المشاركين في المفاوضات للعمل بجد بغية إيجاد حل وسط مقبول من كل الاطراف . وبعد المشاورات المكثفة أثناء عملنا هذا العام ، أمكن أيضا احراز تقدم واضح بشأن المسألة الهامة لاستعمال التعبيرين "الولاية والسيطرة" الواردين في نص الاتفاقية . فهناك الآن أحكام جديدة بهذا الشأن واردة في المواد الاولى والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة . وفضلا عن ذلك تمّ انجاز عمل واسع النطاق في جميع الافرقة لتنقيح عدد كبير من المواد في مشروع الاتفاقية .

وفي نهاية الدورة الصيفية أو بالاحرى الجزء الثالث من دورة مؤتمر نزع السلاح ، كما أصبح معروفا الآن ، بدأت اللجنة المخصصة مناقشات بشأن مسألة تكوين وأسلوب اتخاذ قرارات المجلس التنفيذي المزمع انشاؤه بموجب الاتفاقية . ولا حاجة الى تأكيد أهمية تسوية هذه المسألة . وبالطبع هناك عمل جاد سيكون لازما هنا وسيتعين علينا بذل قصارى جهدنا للحد من الخلافات بشأن هذا الموضوع . وليس من الحكمة تأجيل اتخاذ قرار نهائي بشأن المجموعة الكاملة من المشاكل المتعلقة بالمجلس التنفيذي حتى نهاية العمل بشأن مشروع الاتفاقية . فالمسائل الهامة التي لا يزال علينا أن نعالجها في المستقبل القريب هي مسائل مرتبطة بتمويل المنظمة المقبلة وتشكيلها . والمقترحات المحددة الاخيرة التي قدمت بشأن هذا الموضوع هامة وتستحق دراسة متعمقة .

أما التقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بالاتفاقية المتعددة الاطراف بشأن الحظر التام الفعال لاستحداث وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية ، وبشأن تدميرها . فقد أمكن احرازه بفضل الجهود التي بذلها جميع المشاركين في المفاوضات ، بما في ذلك الـ ٣٧ دولة غير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، ورغبتهم في السعي الى حلول وسط مقبولة من الاطراف كلها ، واستعدادهم لتكريس أقصى الاهتمام ، بغض النظر عن الوقت المطلوب ، من أجل التقدم بالعمل بشأن الاتفاقية بأسرع ما يمكن . واستطيع أن أقول باطمئنان أن الاساس التمهيدي للتقدم الحالي قد وضعه أسلافي في منصب رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، كما وضعته كل السنوات العديدة من العمل الشاق بشأن مشروع المعاهدة . وبالطبع لا يزال علينا الكثير من بذل الجهود من أجل إكمال العمل بشأن المعاهدة في العام القادم .

ويجب في تقديمي التقرير أن أعرب عن جزيل الشكر الى رؤساء الافرقة العاملة الثلاثة ، السيد مشهدي من ايران ، والسيد غيزوفسكي من بولندا ، والسيد بيروغيني من ايطاليا . وقد ساعدني أيضا في عملي أصدقاء رئاسة اللجنة ، السفيران لويس وبروتوديننيغرات من اندونيسيا ، والسيد ميربورغ من هولندا ، والسيد كانون من فرنسا . وقد بذل أعضاء مكتب اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية كل ما في وسعهم لمساعدة المضي قدما بالعمل بشأن الاتفاقية . كما قامت بعمل ضخم السيدة روشيو من فنلندا ، في الفريق التقني لقاعدة البيانات التحليلية والمختبرات . ونعتبر هذا العمل بحق تحضيراً عمليا لتشغيل المنظمة المقبلة . وبالنيابة عن المشاركين في المفاوضات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، أود أيضا انتهاز هذه الفرصة للاعراب عن امتناننا لحكومة هولندا على تنظيم الزيارة الى لاهاي حيث اقترحت هذه الحكومة اقامة المقر الرئيسي للمنظمة المقبلة بموجب الاتفاقية . وأود أن أشكر أيضا أمين اللجنة المخصصة السيد بن اسماعيل ونائبه السيدة هوب ومساعديهم السيدة داربي والسيدة رو ، وأن أشيد على كفاءتهم المهنية العظيمة ومساعدتهم القيّمة في عملنا . كما أود أن

أعرب عن تقديرنا للمترجمين الفوريين والتحريريين وجميع الموظفين الفنيين الذين ساهموا في فعالية وحسن تنظيم أعمالنا .

وكما قلت من قبل فإن اللجنة المخصصة لم تكن ، في اعتماد تقريرها الى مؤتمر نزع السلاح ، تمهد بأية حال لانهاء أعمالها ، بل على النقيض يبدو أن فترة ما بين الدورتين هذا العام ستكون مشغولة بالأعمال بصفة خاصة . ولذا أرجو ألا تندهشوا لتصريحي التالي: إذا وافق المؤتمر على توصيات اللجنة المخصصة ، فإن الاجتماع المقبل للجنة سيعقد في يوم الاثنين ٣٠ أيلول/سبتمبر في الساعة ٣/٠٠ بعد الظهر في القاعة الخامسة . ولذا أرجو أن تدوّنوا ذلك .

والنقطة الاخيرة: ليس هناك في تقرير اللجنة المخصصة ما يشير الى أي أحد مرشح لمنصب رئيس اللجنة في الدورة السنوية القادمة لمؤتمر نزع السلاح . إنني في الواقع لا أعلم ، فربما تكون ولاية رئيس اللجنة المقبل أقصر من ولايتي . وعلى أية حال ليس هناك ترشيح لأننا حينما اعتمدنا التقرير في الإسبوع الماضي في اللجنة المخصصة ، لم يكن لدينا بعد مرشح يمكن ادراجه في التقرير . إلا أنني الآن مسرور لاحيطكم علما وأبلغكم رسميا باجماعنا على ترشيح الدكتور ريتر فون فاغنر . سفير وممثل المانيا في مؤتمر نزع السلاح ، رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في الدورة السنوية القادمة لمؤتمر نزع السلاح . وأنا مقتنع ومعبر عن الرأي المشترك بين جميع المشاركين في مفاوضات الأسلحة الكيميائية ، بأن ذلك هو اختيار موفق . فنحن نعرف السفير الموقر فون فاغنر كمفاوض متمرس في مجال الأسلحة الكيميائية . وفي هذا العام كان على عاتقه عبء ثقيل كمنسّق المجموعة الغربية فيما يتعلق بهذه الأسلحة ، واعتقد أننا واثقون من أنه سيكون رئيساً ملائما للجنة للعام القادم . ولذا أود بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء اللجنة الآخرين ، أن أتقدم بالتهاني الى السفير فون فاغنر على تعيينه المقبل كرئيس للجنة المخصصة ، وذلك بالطبع في كانون الثاني/يناير . وعلى أساس تجربتي الشخصية ، أود في الوقت ذاته أن أعرب له عن شيء من الاشفاق عليه . ولكن هذا الآن ما شاء قدره أن يكون عليه . ومع ذلك أكرر التهاني له ، وآمل أن يصادق مؤتمر نزع السلاح على تقرير لجنتنا المخصصة .

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل الاتحاد السوفياتي على بيانه . وليس لدي على القائمة متحدثون آخرون . واقترح أن ننتقل الى اتخاذ قرارات بشأن تقارير اللجان المخصصة ، التي لم يتم اعتمادها بعد . وسنفعل ذلك حسب ترتيب تقديمها في الجلسة العامة . وسنبدأ بتقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، الوارد في الوثيقة CD/1106 . فإذا لم تكن هناك اعتراضات فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد التقرير .

<u>وقد تقرر ذلك</u> .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): ننتقل الى تقرير اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وهو وارد في الوثيقة CD/1105 . بما أنه ليس هناك اعتراضات . فسنعتمده .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): وعلينا الآن أن نعتمد الوثيقة CD/1108 المتضمنة تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . فإذا لم تكن هناك اعتراضات ، فسنعتمده .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن الى ممثل المانيا ، السفير فون فاغنر وانتهز هذه الفرصة لأقدم له التهاني على تعيينه رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية للعام القادم .

السيد فون فاغنر (المانيا)(الكلمة بالانكليزية): أخذت الكلمة نيابة عن المجموعة الغربية بصفتي منسقها ، لأعرب عن امتناننا عن طريقكم الى رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، السفير باتسانوف . فقد قاد اللجنة بحكمة عظيمة وحساسية وصبر ، كما شهدنا من التقرير الذي اعتمدناه لتونا .

وباستثناء جزء "التحدي" من المادة التاسعة ، حدث لأول مرة في تاريخ التفاوض بشأن الأسلحة الكيميائية ، أن جميع العناصر لمشروع اتفاقية كامل كانت على المائدة في اللجنة المخصصة . وقد أصبح ذلك ممكنا بفضل التقدم الهام المحرز أثناء أسابيع التفاوض الأربعة والعشرين الماضية بالاضافة الى اسبوعين في الفترة ما بين الدورتين . وامتنع عن تكرار النقاط المختلفة التي أدرجتها أصلا في مكتوبي بما أن السفير باتسانوف قد أشار اليها لتوه ببلاغة . الا أن المشاكل المتبقية يجب ذكرها ولا ينبغي الإقلال من شأنها . ومع أن هناك ما يبدو تأييداً عاماً لمنهج "وصول منظم" متدرج ، فقد أشارت المناقشة بشأن عمليات التفتيش بالتحدي حتى الآن الى صعوبات رئيسية في التفاوض متعلقة بدور المجلس التنفيذي بالاضافة الى مسائل أخرى . ففيما يتعلق بمسألة التحقق من الصناعة الكيميائية ، نحن نحتاج الى ايجاد نظام عملي فعال بالمقارنة مع تكلفته ، ويوازن وضع التغطية مع حماية النشاط الصناعي المشروع . والأحكام المتعلقة بالمتاجرة لأغراض سلمية في المواد الكيميائية المرتبطة بالأسلحة الكيميائية ستكون مشكلة ليس من السهل حلها . ومقابل ذلك تبدو مسألة تكوين مهام المجلس التنفيذي مسألة يمكن حلها بسرعة ما أن تتخذ القرارات السياسية . أما تدمير الأسلحة الكيميائية القديمة والمهجورة ، فيحتاج بالحاح الى دراسة متعمقة . وأخيرا لا تزال هناك مقترحات هامة على جدول الأعمال بشأن الامتثال العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية .

وهذه المشاكل كلها قابلة للحل . فالأساس قد وضع . ومن الممكن إعداد التفاصيل التي يحلو فيها الشيطان كما يقول المثل المعروف جيداً . وما يحتاجه المؤتمر واللجنة المخصصة هو عزم الوفود على انجاز ذلك . فيجب أن تكون الحكومات والوفود على علم بالمكاسب الضخمة في الأمن التي يمكن تسجيلها لجميع الدول من خلال اتفاقية للأسلحة الكيميائية تكون موضع ثقة وتحقق محكم . وإذا كانت الوفود قد نسيت الخطر الذي سوف يوجد بدونها ، فينبغي أن تتذكر الحرب بين العراق وايران وكذلك حرب الخليج منذ عهد قريب ، وهما حربان لا يمكن تخيّلهما في بعض الأقاليم الاخرى من العالم .

ويسطوي كل صك قانوني دولي على قبول التزامات وقيود معينة . وفي حالة اتفاقية الأسلحة الكيميائية يكون ثمن هذا القبول جديراً بما بذل من أجله لا بفضل المكاسب الأمنية فحسب بل أيضا بفضل خلق مناخ من الثقة يمكن أن يزدهر فيه التعاون الدولي والتجارة السلمية في المواد الكيميائية . ولنكن واقعيين: فالميزان العام ايجابي للغاية . وعلينا أن نستخلص النتائج الصحيحة من هذا التقييم ونحقق اتفاقية الأسلحة الكيميائية بحلول أيار/مايو ١٩٩٣ .

وبهذا ينتهي بياني بالنيابة عن المجموعة الغربية . وأرجو أن تسمحوا لي باضافة ملاحظة شخصية بالاصالة عن نفسي . فأنتم سيادة الرئيس ورئيس اللجنة المخصصة قد ذكرتما اسمي كمرشح للدورة القادمة في العام القادم لمؤتمر نزع السلاح . وقد فكرت قبل أن تذكرا اسمي فيما إذا كان مناسبا من وجهة نظر البروتوكول لأذكر ما أردت قوله ، وتوصلت الى استنتاج أنه ليس من المناسب . ولكن بما أنكما في حكمتكما قد ذكرتما اسمي فإنني اكتفي بالقول إنني تأثرت تأثرا عميقا بذلك وانني في غاية الامتنان بصفة رئيسية لوفود المجموعة الغربية التي منحتني شرف أن أكون مرشحهم لمنصب رئيس اللجنة المختصة ، ولكم الذين صادقتم على هذا الترشيح .

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل ألمانيا على بيانه . وهكذا انتهينا من نظر تقارير الهيئات الفرعية . وعلينا الآن أن نعتمد التقرير السنوي المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الوارد في الوثائق CD/WP.409 ، و409 تصويب ١ ، و411 ، والتنقيح ١ لنصوص الوثائق CD/WP.412 الى 415 ، مع التغييرات المدخلة شفويا أثناء الاجتماع غير الرسمي . وستملأ الأمانة الفراغات والسطور المنقطة في النصوص المتضمنة مشروع التقرير . وكالمعتاد سيتضمن التقرير السنوي تقارير اللجان المخصصة الخمس التي تم تأسيسها في عام ١٩٩١ . والآن أضع أمام المؤتمر للاعتماد مشروع التقرير السنوي الوارد في الوثائق التي ذكرتها الآن . فهل هناك أي وفد يرغب في التحدث قبل اعتماد التقرير؟ أعطي الكلمة الى ممثل منغوليا .

السيد غونغور (منغوليا)(الكلمة بالروسية): يأسف وفد منغوليا للحاشية المضافة الى الفقرة ١٢ من مشروع التقرير (الوثيقة CD/WP.409 و409 تصويب ١) التي لا تتمشى مع القرار الذي اتخذه المؤتمر من قبل بشأن توسيع عضوية المؤتمر مع الحفاظ على توازن صحيح . ويرى وفد منغوليا أن هذه الحاشية لا يمكن ادخالها إلا على مسائل من صميم عمل المؤتمر لا بالاشارة الى قرار متخذ من قبل .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل منغوليا على بيانه الذي أخذنا علما به كما ينبغي . إذا لم تكن هناك اعتراضات فساعتبر أن المؤتمر يعتمد تقريره السنوي المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): هل يرغب أي وفد في التحدث الآن؟ اقترح أن ننتقل الى مسألة أخرى . فبموجب المادة ٧ من النظام الداخلي للمؤتمر يتعين علينا أن نحدد المواعيد الفعلية للأجزاء الثلاثة من دورة عام ١٩٩٣ . وأقترح المواعيد التالية: يوم الثلاثاء ٢١ كانون الثاني/يناير الى يوم الجمعة ٢٧ آذار/مارس للجزء الأول ، ويوم الاثنين ١١ أيار/مايو الى يوم الجمعة ٢٦ حزيران/يونيه للجزء الثاني ، ويوم الاثنين ٣٠ تموز/يوليه الى يوم الخميس ٣ أيلول/سبتمبر للجزء الثالث . والمفهوم بالطبع أن هذه المواعيد لا تحكم مسبقا أي قرار قد يتخذه المؤتمر إذا اقتضى الأمر بشأن عمل اضافي اثناء الفترة ما بين الجزء الأول والجزء الثاني والفترة ما بين الجزء الثاني والجزء الثالث . ومن الواضح أيضا أننا إذا أردنا لأي سبب تعديل هذه المواعيد خلال عام ١٩٩٣ ، فسنعدلها في أي وقت أثناء الدورة . وإذا لم تكن هناك اعتراضات فساعتبر أن المؤتمر يقبل هذه المواعيد المشار اليها .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): والآن ماقدم بياني الختامي بصفتي رئيس المؤتمر .

وصلنا الآن الى اختتام دورة عام ١٩٩١ لمؤتمر نزع السلاح . ولي أن أقول إن عمل هذا العام في هذا المؤتمر قد حفزه مناخ الحوار الدولي الجديد ، والصراحة ، والتعاون السائد بين الدول ، والاتفاقات الرئيسية في مجال تحديد الأسلحة والمبادرات الأخرى الهادفة الى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي . ففي بداية ما يمكن أن يكون عهد فرص جديدة في بداية التاريخ بدلا من نهايته كما سمّي ، ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي الالتزام المجدد والتعزيز لآليات السلم والأمن التي نشأت بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ولدا ، حينما نتحدث عن نظام عالمي جديد - حيث توجد تحت ظروف لم يسبق

لها مثيل ، مجالات لتعزيز التفاهم والتضامن والعلاقات الدولية العادلة ـ هناك في الوقت الحاضر حاجة الى جهود لتبديل المناهج القديمة الهادفة الى الامن المطلق بمناهج قائمة على أساس الامن المشترك . وفي هذا السياق يكون لمؤتمر نزع السلاح دور هام يقوم به . ففي هذا المؤتمر لاحظنا تحولا عظيما نحو مواقف بناءة تتسم بالمزيد من المصالحة . وأعتقد أن ما يمكن أن يكون ، وآمل أن يكون ، اتجاها مبشراً بالخير سيشجع على المزيد من التقدم في التوصل الى اتفاقات على مختلف المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا .

وحينما بدأت ولايتي كرئيس لمؤتمر نزع السلاح ، سلطت الاضواء على التقدم المحرز في مفاوضات اتفاقية الاسلحة الكيميائية . واليوم قدم السفير باتسانوف من الاتحاد السوفياتي الذي يرأس عمل تلك اللجنة بمهارة عظيمة ، التقرير عن أعمالها الذي كان تعبيراً واضحا عن التقدم المحرز . ويجدر بالذكر ما تم من تحسينات في ولاية اللجنة المخصصة وكذلك في مختلف المواد ذات الصلة من خلال ادراج أحكام معينة بشأن حظر استخدام الاسلحة الكيميائية والضمانات المتعلقة بتدميرها التام بالاضافة الى القرار بادراج مختلف المواد في نص مشروع الاتفاقية . فالمادة العاشرة بشأن المساعدة والحماية ضد استخدام الاسلحة الكيميائية هامة بصفة خاصة ، وكذلك المادة الحادية عشرة بشأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية . وستواصل اللجنة المخصصة العمل أثناء الفترة ما بين الدورتين من أجل اعطاء قوة دافعة الى المفاوضات بغية التوصل الى اتفاق نهائي على الاتفاقية في عام ١٩٩٢ . وأود أيضا الاعراب عن امتناننا لحكومة هولندا على دعوتها لزيارة لاهاي . ونحن بصدد بحث جاد في عرض هذه الحكومة لاستضافة المقر الرئيسي لمنظمة الاسلحة الكيميائية المقبلة .

وفي هذه السنة أيضا أنجز عمل مفيد بشأن حظر التجارب النووية وهو موضوع له أهمية حيوية . ونحن جميعا ندرك المصاعب التي قامت في الماضي فيما يتعلق باعادة انشاء اللجنة المعنية بهذا البند . وفي دورة عام ١٩٩٠ اتخذ القرار باعادة انشائها ربما في وقت متأخر مما نتج عنه اتاحة وقت قصير جداً لاكمال أعمالها . وفي هذا العام اتخذ القرار في وقت ملائم ، مما أتاح مناقشة أعمق بشأن مختلف الجوانب المعنية . وما زالت هناك خلافات هامة ولكن كما نرى هناك مزيد من التفهم لمختلف المواقف والمقترحات المقدمة . ويؤمل أن تواصل اللجنة أعمالها آخذة في الاعتبار ما تم انجازه بالفعل وكذلك الحاجة الى توجيه أعمالها نحو هدف أساسي لا يمكن تأجيله وهو اقرار حظر تام للتجارب النووية .

وهناك مجال آخر يتطلب المزيد من جهد المؤتمر وهو المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . فعمل اللجنة المخصصة له كان مثمرا هذا العام ، إذ أتاح

المزيد من التحليل الملائم المتعمق للجوانب المرتبطة بهذا الموضوع . وقد قدمت عدة مقترحات بشأن تدابير منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وينبغي أن يشجع ذلك اللجنة على زيادة جهودها للتوصل الى اتفاقات ملموسة .

ومن الواضح أنه لم تستنفد بعد الجهود الرامية الى تحسين أداء عمل هذا المؤتمر . ففي المشاورات تم بحث مختلف الجوانب المرتبطة بهذا الموضوع فيما كان ممارسة مفيدة جداً ينبغي استمرارها . كما يلزم المزيد من الوقت والتأمل لايلاء الاعتبار اللازم الى موضوع توسيع عضوية المؤتمر . وهو موضوع له أهمية لا جدال فيها .

وقد قدم الكثير من البيانات البناءة في الجلسات العامة خلال هذا العام وبعضها من شخصيات بارزة . وهناك عامل آخر يستحق الذكر هو المشاركة الفعالة في هذا المؤتمر من البلدان الممثلة بمراقبين التي قدمت اسهاما ايجابيا الى عملنا . ومع اختتامنا أعمال هذه الدورة ، نستطيع أن نرى أن دور هذا المحفل المقدر أن يقوم به ملائم أكثر من أي وقت مضى . وينبغي بالتالي أن نبذل قصارى جهدنا لنواكب التحديات والمطالب التي فرضتها الظروف الحالية تمشيا مع المصالح والثقة التي وضعها المجتمع الدولي في هذا المؤتمر الذي ينبغي تعزيز مصداقيته . وعلينا أن نستفيد من الخبرة التي اكتسبناها ومن نتائج عملنا لتوليد القوة السياسية الدافعة اللازمة لتمكيننا من السمو الى تحقيق الأهداف الواقعية العليا التي بررت انشاء هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف .

وقد اعتمدنا اليوم تقرير مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩١ الذي سأقدمه الى الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وهذا التقرير تعبير أمين عن العمل المكثف وروح التعاون . وأود أن أعرب عن أخلص الشكر لجميع الذين شاركوا في هذا العمل وأحثهم على مواصلة هذه الروح البناءة ذاتها في المستقبل . وأود مرة أخرى أن أشكر أسلافي على الكفاءة التي ترأسوا بها عمل المؤتمر طوال هذا العام وكذلك رؤساء مختلف اللجان التي أنشئت ، على مواهبهم وعظيم تفانيهم في القيام بمسؤولياتهم . وأود أن أعرب عن امتناني العميق لجميع موظفي الأمانة وخدمات المؤتمر . وخاصة السفير كوماتينا ، الأمين العام ، والسفير براساتيغي ، نائب الأمين العام . فبدون تعاون وجهود الأمانة لكان مستحيلا على المؤتمر أن يؤدي مهامه بالكامل . ونشكر أيضا فريق المترجمين الفوريين والتحريريين الذين قدموا لنا دعما لا يقدر بثمن في أعمالنا .

وأختتم الآن بياني الختامي وأود أن أبلغكم أنني ليست لدي أعمال أخرى قبل اختتام أعمال المؤتمر . ويبقى أن أذكركم ، تمشيا مع القرار الذي اتخذه المؤتمر

اليوم بشأن تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، أن تلك الهيئة الفرعية ستواصل أعمالها خلال الفترة ما بين الدورتين حسب التوصية الواردة في الفقرة ١٦ والفقرتين الفرعيتين (ج) و(د) من التقرير المذكور أعلاه .

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً .

رفعت الجلسة الساعة ٦/٠٥ مساءً